

## ما من ظالم إلا وسبيلى بأظلم

### البياس بجاني

#### مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

بعد قرار المجلس الدستوري الهرطقي بإبطال نيابة غبريال المر على أساس التشفي والانتقام والتزوير، لا يسعنا إلا أن ننعي المأسوف عليه، القضاء اللبناني، كما نعينا سنة ١٩٩٠ مجلسي الوزراء والنواب ومقامات الرئاسات الثلاثة. لقد سقط القناع وفقد القضاء استقلاله بعد أن أصبح مسيئاً بامتياز وتابعاً للسلطة الحاكمة. علماً أن قرار الإبطال كان متداولاً قبل صدوره بإسبوعين في الصالونات والشوارع وعلى صفحات الجرائد، مما يعني أنه قرار سياسي انصاع له المجلس الدستوري صاغراً وألبسه عباءة القانون. مسكين القانون في لبنان فقد أمسى سلاحاً يفتك بالأشراف ويحمي المجرمين!!

نحتار في انتقاء الكلمات لوصف مؤامرة إبطال نيابة المر، وهو الوحيد الذي وصل إلى ساحة النجمة بإرادة الشعب رغماً عن أنف المحتل بعد نجاح السيادةيين الباهر في منازل واجهاته في عقر دارهم. أما ال ١٢٧ الباقون دون استثناء فقصتهم معروفة وهي كتلك التي تخص الأفاعي السامة. إن الأمر برمته هواء بهراء، وهو غير معقول وغير مقبول ولا يمكن تبريره إذ لا يُعقل فوز المحامي غسان مخيبر الذي نال فقط ١٧٣٣ صوتاً من أصل سبعين ألفاً، كانت حصة المر المبطله نيابته ٣٦ ألفاً منها؟ علماً أن مخيبر لم يستطع استرداد قيمة الضمان الانتخابي المقدر بـ ١٠ ملايين ليرة بسبب عدم حصوله على الحد الأدنى من الأصوات.

إن التصرف السلطوي اللئيم هذا هو عمل سطو وتشليح ونصب رغم أنه لم يفاجئ المتتبعين للنمط الذي تدار به شؤون لبنان في هذا الزمن الرديء منذ ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، يوم نُحرت العدالة بالحراب السورية السامة وبدأ زمن العجائب، وما نحن نشهد بأمر أعيننا باكورة إنتاج زمن يذكرنا بمثلنا الشعبي القائل: "بزمن المّحل العنزة بنفز على الفحل".

المؤسف في هرطقة الإبطال أن المجلس الدستوري، وهو أعلى سلطة قضائية في لبنان اتخذ قراراً سياسياً وليس دستورياً أو قانونياً، مجيزاً توظيف القانون لأهداف سياسية رخيصة، وهو ناقض نفسه عندما أبطل نيابة المر مستنداً على الطعن المقدم من ميرنا المر أبو شرف رغم مخالفة هذه الأخيرة أسس الترشيح حيث لم يكن لها الحق أصلاً أن تترشح للانتخابات وهي في موقع رئيسة بلدية بتغرين، والمادة ٢٢ من قانون الانتخاب تمنع هذا الترشيح، مما يعني أنه ليس لها صفة أو مصلحة وبالتالي لا يحق لها الطعن بنيابة عمها غبريال المر.

اللبنانيون الأحرار ورغم هرطقة الإبطال سيبقى في عرّفهم غبريال المر متمتعاً بصفة النائب الشرعي الممثل لإرادة ال ٣٦ ألفاً من أهلهم الأبطال في المتن الشمالي، فيما صفتا المعين والغير شرعي ستلازمان مخيبر الممثل فقط ل ١٧٣٣ ناخباً من أهل المنطقة. لا يسع السيادةيين في وجه هذه الهجمة

الشرسة المستهدفة الحريات والأحرار إلا أن يؤكدوا ثباتهم التمسك بحق التعبير الذي كفله الدستور، مستهزئين بسلطة غير قادرة على تحمل تظاهرة سلمية مسافة ٢٠٠ متراً، وعاجزة عن معالجة أي مشكلة من مشاكل الوطن، وما أكثرها. لقد بات القضاء في ظل حكم الواجهات مطية وأُعبوة بيد النافذين يحول بناءً لفرمانات عنجر الأبيض اسود والأسود ابيض.

مع قرار الإبطال تتجه السلطة إلى بناء الدولة التوتاليتارية والقمعية والرجعية التي تمنع على المواطن حق التعبير الذي كفله الدستور، في حين أنها تضع يدها على الأحزاب والنقابات، تسلب إرادة الشعب عبر القضاء المسيس، تحتجز لإقفال محطات تلفزيونية، تُخونُ أبناءها وتدعي بأنهم يعملون للعدو، تشتكي على مواطنيها أمام الرئيس الفرنسي داخل مجلس النواب، تستقيل من مهماتها السياسية على مستوى الحكومة، تُضيع على مستوى الحكم فرصاً ذهبية في اتجاه الحوار والتلاقي، تساهم في تأليب اللبنانيين بعضهم على بعض، تختزل المسلمين "بخلية حمد" والمسيحيين "باللقاء التشاوري"، تزور إرادة الشعب، وتحاول زعزعة قادة سياسيين يبادرون في اتجاه الوحدة الوطنية والحوار البناء. إن سلطة كهذه ليست جديرة بإدارة شؤون اللبنانيين وبالتالي بات عليهم إعلان العصيان السلمي بوجهها.

إن قرار الإبطال هو طعنة في الصميم موجهة أولاً إلى صدقية المجلس الدستوري نفسه، وثانياً إلى النظام الديمقراطي المستند إلى احترام صحة التمثيل الشعبي، وثالثاً إلى أبناء المتن الشرفاء المتمسكين بأبسط حقوق المواطنة، وهو حق الانتخاب بحرية وكرامة.

كذلك فإن تعيين مخيير نائباً يتضمن هرطقة لا سابق لها في تاريخ الانتخابات الحرة والنزيهة إذ أن المجلس الدستوري، يكون عبر قرار كهذا قد اخذ بأراء ١٧٣٣ ناخب فقط من إجمالي ناخبي المتن الشمالي الذين ناهز عددهم في الانتخابات الفرعية الأخيرة ٧٥ ألف مقترع.

قرار المجلس الدستوري أبقى للمقعد شرعيته القانونية لكنه ترك ظلالاً حوله لجهة شرعيته الشعبية. إن هذا ليس لبنان البشير وقدموس وفخر الدين الذي نعرفه، إنما لبنان "المُصحّر" الستاليني الذي انعدمت فيه الحريات والقيّم والديمقراطية.

لقد خاف متولو الحكم من إعادة الانتخابات واستعملوا القضاء لحمايتهم من الهزيمة والإذلال، فيا لعار هكذا قضاء ينصر الظالم ويبطش بالمظلوم!! يبقى أنه وما من ظالم إلا وسيبلى بأظلم.